

# الماركسية: الدولة والعلمانية

سلامة كيلة  
باحث فلسطيني



قسم الدين وقضايا المجتمع الراهنة







له)، أي ما يعنيه هذا المفهوم في الماركسية. ماهية هذا المفهوم، التي كانت تتأسس أصلاً على الديمقراطية وليس على الاستبداد، فهي حكم الأغلبية، والدكتاتورية كانت فرعاً منها يطال البرجوازية فقط، ولمرحلة معينة فحسب (حيث ستنتهي الطبقات بعد إلغاء الملكية الخاصة في الاشتراكية).

ما سمح بهذا "الإطلاق" فيما يتعلق بهذا المفهوم، وسمح بتحويله إلى قانون، ليس البحث المستوفى به، حيث ظهر بشكل محدود في كتابات ماركس وإنجلز، وحاول لينين أن يعطيه "صبغة إطلاقيه"، لكن ما سمح بذلك، وفرضه قانوناً مطلق الصحة هو الماركسية السوفيتية التي كانت تريد التغطية على شكل السلطة التي قامت في الاتحاد السوفيتي، والتي كانت استبدادية شمولية. ومع الأسف أصبحت تقدّم كونها التجسيد الواقعي لدكتاتورية البروليتاريا، رغم أنها كانت نتاج الظرف المحدّد لروسيا الإقطاعية القروسطية، حيث كان الطابع الريفي القروسطي هو السمة الغالبة، مع وجود مدني محدود، وبسيادة وعي تقليدي قروسطي مع وجود هوامش الحداثة في المدن، لا سيما أنّ روسيا كانت تعبر إلى الحداثة، وكان مطمح لينين أن تترشّف الحضارة الأوروبية<sup>1</sup>. فلم يكن من الممكن لها أن تنشئ دولة حديثة من أدوات قديمة (وهو الأمر ذاته الذي شهدناه في أوروبا القرن التاسع عشر)، لكن جرى استخدام هذه الأدوات لتحقيق الحداثة الصناعية والعلمية والمجتمعية. لهذا كان الاستبداد "طبيعية" ناتجة عن الواقع، ومؤسسة على إمكاناته، ولم تستجلب من الماركسية، ومن فكرة ماركس عن "دكتاتورية البروليتاريا". وهذا هو "مكر التاريخ" كما كان يقول هيغل، حيث تحقق الحداثة في قالب سلطوي قروسطي.

هذا الربط بين مصطلح استخدمه ماركس عابراً<sup>2</sup>، وفي ظرف كان يفرض استخدامه، لأنّ الدكتاتورية هي سمة نظم الحكم الرأسمالية كلها، وبين تجربة سلطوية أسستها بنى قروسطية (النظام البطريركي)، كان يشوّه الماركسية، ويؤسس لرفض لها من قبل فئات حداثية، ويكون مدخلاً لتعريتها في وضع رأسمالي متطور، أصبحت "الفردية" والحريات وصراع الآراء والديمقراطية سمة حاكمة له. ولكن أيضاً في مجتمعات متخلفة باتت ترى في الحرية والديمقراطية والفردية جزءاً من حداثة ضرورية لتجاوز التخلف المقيم. وهذا كان يوجد فصاماً، في الغالب، بين الأحزاب الماركسية والمثقفين، ويضعف الأحزاب ويشوّه سياساتها.

**حول العلمنة**، ظهر ميل لدى بعض التيارات إلى اعتبار أنها فكرة برجوازية، وبالتالي ليست من صميم الماركسية، ولا علاقة لها بصيغة النظام السياسي الذي تطرحه الماركسية. خصوصاً أنّ هذا المنظور بُني على ما هو متحقق في أوروبا الرأسمالية، حيث باتت العلمنة أمراً واقعاً. وبالتالي جرى إهمالها، خصوصاً أنّ دولة

<sup>1</sup> - انظر: لينين، "مسائل بناء الاشتراكية والشيوعية في الاتحاد السوفيتي"، دار التقدم/ موسكو، (ص92) وكذلك (ص66).

<sup>2</sup> - ماركس، "نقد برنامج غوتا"، دار التقدم/ موسكو، ص 24



إذن، للدولة هنا مهمتان: الأولى "تنظيمية"، تتعلق بوجود المجتمع، والآليات التي تحكمه وفق "قوانين"، والثانية هيمنية تتعلق بالقوانين وقوى القمع التي تُسخر من أجل مصالح طبقة تملك الثروة. لهذا تصبح ضرورة تنظيم المجتمع هي الضرورة التي تفرض الهيمنة الطبقيّة، وتشكيل أدوات فرض المصالح بالقوة التي يبررها قانون وضعه المسيطر.

ربما لم يجرِ التركيز على المهمة الأولى للدولة في الماركسية، خصوصاً حين جرى تناولها من منظور التأكيد على "قوة القهر" التي تمثلها لمصلحة الطبقة المسيطرة للوصول إلى أنّ هذه الطبقة لا تُسقط إلا بالثورة، كما بيّن لينين في كتابه "الدولة والثورة"<sup>3</sup>، رغم أنّ لينين نفسه حين يناقش الفوضويين يميّز بين إلغاء الدولة كما يطرح الفوضويون وبين تلاشي الدولة كما تقول الماركسية. والتميز هنا مبني على وجود المهمة الأولى للدولة، لأنّ تنظيم المجتمع لا يتحقق عفواً في حال إلغاء الدولة، بل يحتاج إلى وقت لكي تصبح هذه المهمة سهلة لكل مواطن.<sup>4</sup>

إنّ نشوء المجتمع الطبقي، وقبل أن يفرض الحاجة إلى الدولة كأداة قهر، كان نتاج التطور الاقتصادي الذي كان يحتاج إلى "الاستقرار"، وإلى قوانين منمّمة، وشرطة حماية، ومعادل عام (العملة) يحتاج تعميمه إلى سلطة فوق الأفراد (وبالتالي فوق المجتمع بمعنى ما). كما تحتاج العلاقات "الاجتماعية" إلى قوانين ومؤسسات تنظمها. وأيضاً، فإنّ علاقات السوق (التبادل التجاري) تقتض وجود قوانين عامة وأداة ضبط. وهذا ما يشكل جهاز الدولة "البيروقراطي" الذي يقوم بـ"الخدمات"، ويطبق القوانين، و"يحفظ الأمن"، ويجعل العلاقات الاقتصادية والاجتماعية معترفاً بها في المجتمع؛ أي "رسمية".

طبعاً كما أشرنا إلى ذلك، فإنّ تملك الثروة يفتح على السيطرة، وبالتالي إخضاع هذه المؤسسات لكي تخدم مصالح طبقة معينة، هي الطبقة المسيطرة اقتصادياً، والتي تصبح بالضرورة مسيطرة سياسياً، عبر استحواذها على السلطة.

في الماركسية تكمن المسألة الأولى في إنهاء السلطة الطبقيّة من خلال إسقاط الطبقة المسيطرة، والتأسيس لسيطرة طبقيّة جديدة، هذه المرة تمثّل الأغلبية، وهي قوة الإنتاج (منتج فائض القيمة). ومن ثم ضمن صيرورة تطور الاشتراكية تبدأ السلطة في التلاشي لمصلحة "الدولة"، ومن ثم إلى تلاشي الدولة. فالأمر يتعلق بأنّ على السلطة الجديدة أن تصعد الدولة إلى حالها القسوى، حيث تنتهي كل ما يحتاج في الواقع إلى "تطوير سلطوي"،

<sup>3</sup> - لينين، "الدولة والثورة"، ضمن، لينين "المختارات" في ثلاثة مجلدات، دار التقدم/ موسكو، ط1/ 1976

<sup>4</sup> - المصدر ذاته، الصفحات 435-439



**المستوى الثاني** يتعلق بأنّ النشاط الماركسي الذي كان يدافع عن العمال كان يركّز على مواجهة الطابع الاستبدادي للنظم البرجوازية التي كانت قائمة آنئذ. لقد كان حق الانتخاب مطلباً طرحه الاشتراكيون، وناضلوا من أجل تحقيقه. كما كان الحصول على الحريات العامة من المطالب التي تكررت في صراعهم ضد النظم. وعملوا على فرض تأسيس النقابات التي تدافع عن العمال<sup>6</sup>. ولا ننسى أنّ القرن التاسع عشر كان قرن الأنظمة الدكتاتورية للرأسمالية. بالتالي، فقد أسهموا في أن تضطر البرجوازية إلى تحقيق التنازلات الديمقراطية، وأن تقبل أخيراً تشكيل أنظمة ديمقراطية، لكن بعد أن ضمنت توسّع الفئات الوسطى في الدول الرأسمالية، وبعد أن عقدت ما بات يسمى "المساومة التاريخية" مع الطبقة العاملة، التي عنت تكريس النضال المطلبي في إطار سياسة تجعل لهذا النضال نتائج مباشرة. وبالتالي ضمنت إعادة إنتاج النمط الرأسمالي بغض النظر عن الحزب الذي سيصل إلى السلطة، إذ كان واضحاً أنّ الأحزاب الشيوعية ليست قادرة على ذلك، حتى وإن حصلت على أصوات العمال (الذين أصبحت نسبتهم في المجتمع ما يقارب الـ 25% فقط). وحيث تحوّلت الأحزاب الاشتراكية يميناً لكي تكون "يسار البرجوازية"، وليس المعبر عن بديلها.

إذن، نبعث الاشتراكية من وعي نقص الديمقراطية في الدولة البرجوازية، وبالتالي تأسس النضال لتحقيقها على السعي لفرض الديمقراطية ذاتها؛ أي فرض الشكل الديمقراطي الذي نادى به مفكرو البرجوازية، ومن ثم للوصول إلى شكل للسلطة يحقق حكم الأغلبية. هذا هو **المستوى الثالث**، والذي نشير فيه مسبقاً إلى أننا لا نستطيع القول إنّ ماركس وإنجلز قد قدّموا تصوراً مكتملاً في الموضوع، بل طرحا "فكرة عامة"، العلميّ فيها والمبدئيّ هو أنّ السلطة هي أداة بيد طبقة، ولقد كانت خلال تاريخ الصراع الطبقي أداة الطبقة المسيطرة. وبالتالي كانت هذه الطبقة تسيطر على أدوات القمع، وتسخر القانون، وتُخضع بيروقراطية الدولة، لتكون الدولة أداة في يد أقلية هي التي تمتلك الثروة. ولتكون أداة مساعدة في نهب واستغلال واضطهاد الناس الذين ينتجون الثروة (الفلاحين ثم العمال). بعد ذلك ما طرح فيما يتعلق بهذا الأمر هو مبدأ ديمقراطية الأغلبية في مقابل دكتاتورية الأقلية. كيف ذلك؟ ليس هناك تصور واضح، فقد حاول ماركس أن يستفيد من تجربة كومونة باريس (سنة 1871) في رسم تصور يتعلق بالدولة الاشتراكية، اعتمد على "الحكم المباشر" للعمال، وعدم فصل السلطات، بل ربط التشريع بالتنفيذ، وانتخاب الممثلين مع إمكانية عزلهم في أي وقت<sup>7</sup>.

ولا شك في أنّ الرأسمالية طوّرت من شكل سلطتها، بالاستفادة أحياناً من النقد الماركسي، وأسست لدولة ديمقراطية، لكنها محتكرة من قبل البرجوازية. وهذا يجب ألا يجعلنا نتجاهل كلّ الإنجاز الديمقراطي الذي

<sup>6</sup> - حول ذلك انظر: آرثر روزنبرغ، "بين 1845 و1933"، ترجمة ميشيل كيلو، منشورات وزارة الثقافة في الجمهورية العربية السورية، ط1/1984

<sup>7</sup> - انظر: شرح لينين لخبرة الكومونة، في لينين "الدولة والثورة"، سبق ذكره، ص ص 409-414



وإذا كان لينين قد انطلق من الأسس التي طرحها ماركس وإنجلز، فإنّ التطور الذي شهده القرن العشرون، سواء بنشوء الدولة الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي، أو بالتطور الديمقراطي الكبير الذي حكم الرأسمالية (وكان مفروضاً عليها)، يفرض توسيع البحث الماركسي في طبيعة الدولة عموماً (وهنا ربما ستكون النتائج متقاربة مع ما توصل إليه ماركس)، أو في طبيعة الدولة الاشتراكية، الدولة التي طرحها الماركسية. ولا شك في أنّ مجهودات قد تحققت من قبل ماركسيين كبار، مثل غرامشي، وحتى لوكاش<sup>9</sup>، أو من ماركسيين أحدث مثل نيقولاس بولانتزاس<sup>10</sup>، لا بد من التواصل معها وتطويرها.<sup>11</sup>

## الماركسية والعلمانية

إذا رصدنا صيرورة تشكّل الدول نجد أننا إزاء ثلاثة أشكال؛ وهي دولة المدينة التي تشكّل المرحلة الأولى لنشوء الدولة، والدولة الإمبراطورية، وهي الدولة التي تبعت دولة المدينة، ثم الدولة القومية (الدولة / الأمة)، الدولة التي شكلتها البرجوازية منذ نهاية القرن الثامن عشر. في دولة المدينة كان التشريع "مدنياً"، وتشكلت ديمقراطية المدينة<sup>12</sup>. أمّا في الدولة الإمبراطورية، فقد انقلب التشريع من الأرض إلى السماء، فقد كانت الدولة بحاجة إلى الدين في مرحلة معينة من التطور لكي تفرض سطوتها، وكانت السيطرة الطبقيّة تحتاج إلى "قوة خارقة" لكي تستقر. وتأسيساً على ذلك، أصبح الدين هو أيديولوجية السلطة في الإمبراطوريات القديمة التي كانت تستخدمه كوسيلة إرهاب (خشية الله)، وأيضاً كوسيلة سيطرة على شعوب متعددة تحت مبدأ أنّ "الأرض هي لله"، لتجاوز التمايزات والفروقات القومية.

مع الرأسمالية والحاجة لتشكّل "الدولة / الأمة"، ومن أجل تأكيد الفردية والعقلانية، وبالتالي إرادة الشعب، كان ضرورياً تجاوز الدين كأيديولوجية مسيطرة، وإنهاء دوره "المجتمعي"؛ أي كتشريع مفروض من الله يخص المجتمع. هذا ما فرض العلمنة التي عنت فصل الدين عن الدولة، أو تحويل الدين إلى معتقد شخصي يتعلق بالقناعة بوجود خالق، وبالعبادات التي تتعلق بذلك، وتجاوز أنّ في الدين قوانين وتشريعاً مجتمعياً.

ولا شك في أنّ العلمانية أتت نتيجة صراع طويل بدأ في العصور الوسطى الأوروبية، حيث كانت المجتمعات تحاول التطور، وتعمل على اكتساب العلم والمعرفة والحرفة، بينما كانت الكنيسة الكاثوليكية تقاوم

<sup>9</sup>- انظر مثلاً: غرامشي، "كراسات السجن"، دار المستقبل العربي، القاهرة، ط1

<sup>10</sup>- انظر مثلاً: نيكولاس بولانتزاس، "نظرية الدولة"، ترجمة ميشيل كيلو، دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، 2010

<sup>11</sup>- بحثت بشكل أكثر تفصيلية في موضوع الدولة في: سلامة كيلة، "من هيغل إلى ماركس، التصور المادي للتاريخ"، دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 2010، الصفحات 61-86

<sup>12</sup>- هذه المسائل بحثت من قبل فلاسفة اليونان، انظر: أرسطو "السياسة"، وأفلاطون "الجمهورية".

من أجل إعادة بناء الإمبراطورية الرومانية، وهو الصراع الذي حكم القرون الوسطى وألقى بظلاله على تطور الفكر فيما بعد، وأفضى إلى أن تصبح العلمانية خياراً ضرورياً من أجل الانتقال إلى الرأسمالية. لقد عملت الباباوية على فرض نظامها الكهنوتي، وحرّضت على الحروب الصليبية لكي تهزم الشرق من أجل أن تقيم الإمبراطورية الزائلة، وعملت على منع العلم والفكر طيلة القرون الوسطى. وخلال ذلك خرجت البروتستانتية عن سيطرة البابا، وتقومنت عبر كتابة الإنجيل باللغة الألمانية. وفتح ذلك على نشوء الدولة القومية، لكن خارج سلطة الدين، وإن تم ذلك بالتعايش معه، حيث تحققت العلمنة. بينما ظلت الكاثوليكية تقاتل من أجل "دولة دينية" إلى ما بعد نشوء الرأسمالية، الأمر الذي أنتج ما بات يسمى "العلمانية المتشددة" في فرنسا، وفي الأخير تكيّفت مع العلمنة.<sup>13</sup>

بالتالي كان يبدو أنّ تجاوز الدولة الإمبراطورية وتأسيس الدولة القومية يرتبط بتجاوز الأيديولوجية التي تقوم على أساس الدين، ومن ثمّ إنهاء الدور السياسي للدين لمصلحة أيديولوجية أخرى تعبّر عن التطور الجديد الذي أحدثته الرأسمالية، والذي فرض العقلنة في الفكر (العقل هو المصدر)، وفرض الشعب في السياسة (الشعب مصدر السلطات). بالتالي كان الانتقال إلى الدولة القومية يفرض التخلي عن أيديولوجية ما فوق قومية والتأسيس على فكرة القومية. لكن انتصار العلمنة تأخر إلى أن أخذت الرأسمالية شكلها النهائي نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، حيث أصبحت نمطاً عالمياً يقوم على أساس الدولة القومية. وإذا كانت الكنيسة البروتستانتية قد تكيّفت مع نشوء الدولة القومية دون أن تقاومه، فقد فرض على الكنيسة الكاثوليكية التكيف بعد أن قررت الدولة الفرنسية ذلك سنة 1905، وتبعها فيما بعد دول جنوب أوروبا. أمّا الكنيسة الأورثوذكسية، فخضعت منذ سنة 1917 (في روسيا) لنظم اشتراكية (بعد الحرب العالمية الثانية) فرضت منع الدين كما أشرنا قبلاً. وبهذا سنجد أنّ ثلاثة أنماط مع التعامل مع الدين قد تحققت؛ الأول قام على التعايش (البروتستانتية)، والثاني قام على الفرض (الكاثوليكية)، والثالث قام على التحريم (الأورثوذكسية).

هنا نلمس علاقة الماركسية بالعلمانية، حيث إنّ الماركسية تقوم على تحليل مادي، لكنها معنية بالإنسان بالأساس. لهذا لم تكن معنية بـ"الصدام" مع الوعي المجتمعي في مجتمع تقليدي (أوروبا زمن ماركس كانت مجتمعاً تقليدياً، حيث انتصرت العلمنة في فرنسا مثلاً سنة 1905). لهذا انطلقت ممّا توصلت إليه الرأسمالية، أي من العلمنة. وسنلمس هنا أنّ أولى كتابات ماركس التي تناولت المسألة اليهودية<sup>14</sup>، والتي كانت تدافع عن العلمانية في مواجهة برونو باور الذي كان يسعى للتخلص من اليهودية كدين، كانت المدخل لتوصله إلى

<sup>13</sup>- بحثت بشكل مفصل حول هذا الأمر في: سلامة كيلة، "الإسلام في سياقه التاريخي"، دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 2012، الصفحات 117-150

<sup>14</sup>- ماركس، "المسألة اليهودية"، سبق ذكره.

الاشتراكية. ولهذا اعتبرنا أنّ تراث عصر الأنوار هو مصدر أساسي في الماركسية، ليس فيما يتعلق بالديمقراطية فقط (كما أشرنا قبلاً)، بل كذلك فيما يتعلق بالعلمانية. فلم يطرح ماركس دولة تتجاوز ما أتت به البرجوازية من حيث الشكل، فقد طرح استخدام الدولة البرجوازية في تحقيق الاشتراكية كمقدمة للوصول إلى الشيوعية. وبهذا فقد انطلق من فصل الدين عن الدولة، ومن احترام العقائد عموماً.

يرفض ماركس "إلغاء الدين"<sup>15</sup> أو "التحرر من الدين"<sup>16</sup>، ويؤكد على "أنّ وجود الدين لا يتعارض في شيء مع اكتمال الدولة"<sup>17</sup>، ويقول إنّ "التحرر السياسي لليهودي وللمسيحي، وبتعبير موجز للإنسان الديني، إنما هو تحرير الدولة من اليهودية ومن المسيحية ومن الدين بصورة عامة. والدولة في شكلها الخاص، في النمط الخاص بجوهرها، بوصفها دولة، تتحرر من الدين بتحررها من دين الدولة، يعني بعدم اعترافها بأيّ دين، وإنما بتأكيد ذاتها على نحو محض، وبوصفها دولة فقط"<sup>18</sup>. ويقول: "يتحرر الإنسان سياسياً من الدين، بإخراجه من الحقل العام إلى الحقل الخاص"<sup>19</sup>، و"إنّ تحرر الدولة من الدين ليس هو تحرر الإنسان الواقعي من الدين"<sup>20</sup>.

ولهذا تطرح الماركسية العلمنة كأساس لوجود الدولة الحديثة، وترى أنّ الدولة الرأسمالية عملت على تحقيق ذلك، ليجري تضمينها في الدولة الاشتراكية كأساس في وجودها. والمنظور الأساسي الذي نظر منه ماركس إلى الدين هو فصل الدين عن الدولة، لكن دون أن يعني ذلك إلغاء الدين، بل هو يعتبر أنّ "حرية ممارسة العبادات" أمر لا لبس فيه، وهو جزء من الحقوق العامة.<sup>21</sup> ولا شك في أنّ ماركس تبنّى "نقد الدين"، وحاول تحليل الآثار التي يحدثها في المفقرين، وكيف يستخدم لتلهيتهم، ولتحقيق تكيفهم مع الوضع المزري الذي يعيشون فيه جرّاء الاستغلال الشنيع الذي يقع عليهم.

في بداية تبلوره الفكري، وقبل أن يصبح ماركسياً، كتب ماركس في رسالة الدكتوراه التي قدّمها، والمعنونة "نقد فلسفة الحق عند هيغل": "إنّ التشوه الديني هو في الوقت نفسه تعبير عن التشوه الفعلي واحتجاج على هذا التشوه الفعلي. إنّ الدين إنما هو زفرة الخليقة المضطّدة، قلب العالم عديم القلب مثلما هو روح النظم

<sup>15</sup>- المصدر ذاته، ص 19

<sup>16</sup>- المصدر ذاته، ص 20

<sup>17</sup>- المصدر ذاته، ص 26

<sup>18</sup>- المصدر ذاته، ص 27

<sup>19</sup>- المصدر ذاته، ص 33

<sup>20</sup>- المصدر ذاته، ص 41

<sup>21</sup>- المصدر ذاته، ص 43







MominounWithoutBorders



@ Mominoun\_sm



Mominoun

الرباط - المملكة المغربية

ص.ب : 10569

هاتف: 00212537779954

فاكس: 00212537778827

info@mominoun.com

www.mominoun.com